

## النسوية في مقاربة اجتماعية سياسية تناقش أفكار «مارغوت بدران» العلمانية الإسلامية

### Feminism in a socio-political approach discusses the Islamic secular ideas of Margot Badran.

زياد حمدان (\*) Ziad Hamdan

تاريخ القبول: 2024-6-5

تاريخ الإرسال: 2024-5-22

#### الملخص



تناقش هذه المقالة المعايير الذي يشكل اعتمادها إطارًا مرجعيًا فكريًا لواحد أو أكثر من التيارات النسوية الراهنة ويمكن من خلاله تصنيف النسوية بأنواعها وممارساتها المختلفة تصنيفًا غير منسلخ عن المنظور الاجتماعي ومتوافق نسبيًا مع ما تقدمه أنطولوجيا النسوية التوصيفية والتجسيدية. تتضمن هذا المقالة تحليلًا سبسيولوجيًا للنسوية بوصفها إحدى كبريات قضايا المجتمع وأكثرها جدارة في الاستمرار، كما تتضمن طرحًا معياريًا للنسوية بوصفها الاجتماعي، السياسي والأيديولوجي، وبمحدداتها الأكثر رواجًا: المساواة والجنسانية، وذلك من خلال رأي «مارغوت بدران» 1 المفكرة المتخصصة في مجال النسوية الإسلامية. أمّا ما تنتهي إليه هذه المقالة هو فتح الباب مشرّعًا لإعادة النظر في ما هو اعتباري مصدره النسوية كحقيقة اجتماعية من جهة وما هو معياري لا يطابقه بالضرورة تحده قواعد نظرية سياسية وفلسفية من جهة أخرى. الكلمات المفتاحية: النسوية، النسوية الإسلامية، مارغوت بدران، النظرية الاجتماعية، النظرية السياسية.

#### Abstract

This article discusses the criteria whose adoption constitutes an intellectual frame of reference for one or more of the current feminist trends, through which feminism of its various types and practices can be classified in a classification that is not detached from the social perspective and is relatively compatible with

\* طالب دكتوراه في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم علم الاجتماع السياسي.  
A doctoral student at the Higher Doctoral Institute at the Lebanese University of Arts, Humanities and Social Sciences - Department of Political Sociology. Email: ziad.hamdann@hotmail.com

what the descriptive and embodiment feminist ontology offers. This article includes a sociological analysis of feminism as one of the major issues in society and the one most deserving of continuation. It also includes a standard presentation of feminism in its social, political and ideological descriptions, and with its most popular determinants: equality and sexuality, through the opinion of Margot Badran, a thinker specialized in the field of

Islamic feminism. What this article concludes with is opening the door to reconsider what is legal and comes from feminism as a social fact on the one hand, and what is normative that does not necessarily correspond to it and is determined by political and philosophical theoretical rules on the other hand.

**Keywords:** Feminism, Islamic feminism, Margot Badran, Social theory, Political theory

وتدفع الى تعديلها باستمرار؟ وهل هي تعكس ما يمثّلها في الحقوق والمشاركة، أم أنّها تتخطاه نحو استراتيجيات التغلغل في المجتمعات والتحكّم بينيتها؟ إذن، وبموجب شكّيتنا الباحثة المُضَمَّرَة، وكلما تنامت الحركيّة النسويّة في الميدان الاجتماعي، بات علينا تفحص مستوى جنوحها نحو الممارسة السياسيّة السّلطويّة وفهم الدوافع والنزعات السائرة بها الى صيرورتها التّظريّة.

**التّظريّة النسويّة ولمحة في سيرورة تشكّلها عبر موجاتها الأربعة:** بدأت بواكير النسويّة تاريخيّاً في حقبة نضال النساء المتحديات للنظام الأبوي<sup>2</sup> الصارم بين عامي 1550 و1700 إلّا أنّ ظروف المرأة لم تلقَ أيّ تحسن في هذه الحقبة سوى بعض التّحسن البسيط في مسألة التّعليم، وكانت معظم موضوعات كاتبات هذه المرحلة عن

## المقدمة

توجه التّظريّة الاجتماعيّة سؤالها المحوري حول كينونة الحركة النسويّة وماهيتها كظاهرة اجتماعيّة، فتغوص تحليلاً في مصادر شرعيّتها الاجتماعيّة. أمّا التّظريّة السياسيّة فهي معيارية بتركيبها، تبذل قصارى جهدها في كشف أشكال النسويّة وتنميطها معيارياً داخل أنماط السّلطة والحكم والفعل السياسي. وإذا ما نظرنا الى كلا النظريتين سنجد مشهداً وهمياً من التّكامل في مسألة الشرعيّة، فالنّظريّة الاجتماعيّة تبحث عن شرعيّة السّلوك النسوي في أفعال الجهات الفاعلة الاجتماعيّة ومعتقداتها، في حين أنّ التّظريّة السياسيّة تشكل مختبراً معيارياً للشرعيّة ذاتها في المظهر السياسي. ولكن كيف للمعايير السياسيّة أن تؤطر أفعالاً اجتماعيّة تفوقها ديناميّة

سنراه منهياً لفكرة النسوية القائمة على الحقوق والمساواة بعد أن انتهت الموجة الأولى بانتزاع حق المرأة بالتصويت إلا أنه أحلّ محلها فكرة نسوية تحرير المرأة، وقد تميّزت المرحلة الزمنية لهذه الموجة بوعي نسائي راديكالي حول قضية النسوية، وانتقلت بها من قضية فردية إلى قضية جماعية ثورية وطالت الحركات الطلابية وتوسعت رقعة مسرحها من انكلترا لتشمل الولايات المتحدة الأمريكية. شهدت هذه الموجة تحول النسوية من مجرد فكرة وسياق للمطالبة بحق محدد إلى أن أصبحت نظرية متكاملة على يد سيمون دي بوفوار يتماسك فيها مفهوم المرأة (الآخر) بتركيبه البيولوجي والنفسي والاقتصادي متجاوزة علماء الأحياء والفرويدية والماركسية.<sup>5</sup>

أما الموجة الثالثة فهي مزمنة لشيوع مصطلح ما بعد النسوية الذي نشأ متماهياً مع مصطلح ما بعد الحداثة والذي رفض تقديم المرأة على أنها ضحية، وأعطى الرجل مكاناً في أولوياته كعاشق وزوج وأب وصديق. والموجة الثالثة تطالب بحقوق المرأة كالموجة الثانية إلا أنها تمتاز عنها بأن النسويات فيها لا يجدن بأساً من التناقض لأنهن نشأن وسط بنيات نسوية متنافسة فأصبحن يقبلن التعددية كأمر مُسلّم. كما أنّ ارتباط الموجة النسوية الثالثة بالسياسة جعلها أكثر من نظرية بل منهجاً

النسوية قائمة على تحدي الفكرة القائلة إنّ النساء همّ صنف من الجنس البشري أدنى من الرجال.<sup>3</sup> كانت بؤرة هذه الأفكار وأحداثها المسببة تتمركز في إنكلترا، وكانت المقاربات الجدلية تتوجه في بعدها الفلسفي إلى تتبع نظرة الفلسفة للمرأة، منذ الفلسفة الأرسطية التي عدت النساء أدنى شأنًا من الرجال إلى النزاع الفلسفي حول مكانة المرأة في العصور الوسطى إلى فلسفة المذهب الإنساني التي قدمت أفكارًا مستنيرة حول المرأة. أمّا الجدل الديني المحض كان وما زال يعيش نزعة مراجعة للأفكار. إلا أنّ ما قدم من مفهوم للنسوية وما جرى من جدال حولها، كان بمعظمه حكرًا على المجتمعات الغربية ويحاكي الديانتين اليهودية والمسيحية. كذلك إذا ما قرأنا في تشكل الموجة النسوية الأولى سنجد أنّها انطلقت في فرنسا في العام 1792 من كتاب ماري ولستوتوكروفت «دفاع عن حقوق المرأة» وكانت معظم رائدات هذه الموجة تركز على قضية محددة وهي فضيلة المرأة وحقها في التعليم والعمل والانتخاب، وكانت بعض الكتابات تستهدف مجتمعًا قائمًا بحد ذاته كالكتب الثلاث (نساء إنكلترا، وأمّهات إنكلترا، وبنات إنكلترا) للكاتبّة «سارة ميلز» في منتصف القرن التاسع عشر<sup>4</sup> وإذا ما نظرنا إلى مفهوم النسوية في الموجة الثانية؛

الإسلامية والثاني نشوء النسوية بطبعتها الشرق أوسطية.

تؤكد بدران أن أشكال النسويات المحلية لا تعكس بالضرورة الأشكال الغربية للنسوية التي لا يمكنها أن تشكل موطئاً وراثياً للنسوية، فنشأت منها النسويات جميعها أو أن تُقاس على أساسها.<sup>7</sup> وهذا ما شكّل مرتكزاً في محاوره بدران فكرة اجترار السلوكات الغربية الى المجتمعات الإسلامية على متن قطار النسوية. فهي تنفي هذا الافتراض طارحةً علاجاً جوهرياً للانتقادات الإسلامية التي تتوجه الى النسوية في المناطق الإسلامية على أنها امتداد للنسوية الغربية، ونفيها عن أصلتها التي نشأت عليها فكراً وسلوكاً. في نقطة الأصلة تركّز «بدران» على الجذور الأصلية للنسوية في الشرق الأوسط، وتنطلق في تأصيل الحركة النسوية الشرق أوسطية من أواخر القرن التاسع عشر، بعد أن ارتبط ازدهار نشاط النسوية المصرية بدخول الطباعة والفرص التعليمية الى مصر، إذ تظّهرت دوافع مختلفة لدى النساء في تنظيم أمورهن في ما يضمن التركيز على دورهن في المجتمع. بدأت الموجة الأولى بطبعتها الشرق أوسطية بحسب «بدران» مع النسويات المصريات بقيادة «هدى شعراوي» وأخريات ينتمي أغلبهن إلى الطبقات العليا أو المتميزة في المجتمع. وكانت اللحظة

يتصدى بنشاط لصور الظلم الاجتماعي التي ما زالت تجربة يومية لكثير من النساء.<sup>6</sup> سمحت التعددية باختلاف كبير في وجهة المقاربة النسوية، فبدأت الموجة الرابعة بعد العام 2012 إذ أخذ التيار النسوي المتأثر بالتيار النسوي المتطرف وبالنظرية النسوية التقاطعية من تطور تكنولوجيا التواصل الاجتماعي فرصة في تظهير قوة المرأة المنتفضة على كل شيء، فخلق من موضوعات الاعتصاب والتحرش عنواناً لتبرير سلوكيات مبالغ بها تُحرّض النساء على فعلها.

**المآلات المفاهيمية للنسوية في فكر «مارغوت بدران»:** على الرغم من أن غالبية التنظير حول النسوية هو غربي بإمتياز، وخصوصاً في تشريح موجاته وتاريخيتها، إلا أن المفكرة «مارغوت بدران» خرجت من الباراديغم التنظيري المتمحور حول الموجات، والتيارات التي تُظهر قضايا المرأة على أنها واحدة ومشاركة في ما يشبه عولمة الأفكار النسوية، وحاولت أن تبني نموذجاً مختلفاً للنسوية يرتبط بالسيرورة الاجتماعية التي عاشتها النساء في لحظة تاريخية محددة، وداخل نسق اجتماعي محدد وفي سياقات مجتمعية يتداخل فيها الديني والسياسي والاقتصادي. تركّز بدران في طرحها النسوية على متغيرين الأول نشوء النسوية في المجتمعات

أضف الى الأفكار الإنسانية والحقوقية والديمقراطية. ما أفسح المجال الى الثلاقي في النتائج بين التسوية العلمانية والتسوية الإسلامية الحديثة، وولّد نشاطاً لدى الناشطات الإسلاميات المعاصرات اللاتي يعتقدن أنّ القرآن يقدم رؤية أكثر تقدمية حول دور المرأة من تلك التي يتبناها المجتمع المعاصر.

وفي سياق رصدها لتطور التسوية الإسلامية والشرق أوسطية ومن دون الغوص في تصنيفات الموجات الغربية نظراً لتعقيدات المظاهر التسوية وتمايزها بفعل الاختلاف المجتمعي، تبني "بدران" نموذجاً يُحدّد وجهة النشاط النسائي الشرق أوسطي ويعزز دوره في الأحداث الاجتماعية. وقد استنتجت في مقارنة بين نشاط المرأة في ثورة 1919 و ثورة 2011 في مصر، أنّ للمرأة دورها الأساسي في صناعة النموذج السياسي من منطلق قدرتها الكامنة في طبقات المجتمع كافة. كما بيّنت كيف وفرت تكنولوجيا المعلومات وسائل الاتصال للتسويات المعاصرات في المنطقة للتواصل وتشكيل تحالفات عبر وطنية، خلقت تمايزاً في سيرورتها، ما جعلها تتطور بشكل مستقل عن التسويات الغربية في التحولات التاريخية الدقيقة<sup>10</sup>.

الجنسانية والمساواة في مقاربات "مارغوت بدران" التحليلية: تعالج

الحاسمة لهذا الجيل من التسويات هي ثورة 1919 ضد الاحتلال البريطاني عندما أثبتن مشاركتهن فيها، وعندما بات يُنظر إلى تشددهن على أنه جزء لا يتجزأ من مواجهة الاحتلال البريطاني المستمر لمصر، إلى أن حملت بدايات القرن العشرين معها خطاباً إسلامياً حديثاً ظهر كحليف لفكرة التسوية في محاربة الأعراف الأبوية السائدة في مصر<sup>8</sup>. تطوّر هذا الخطاب من خلال انخراط بعض العلماء المسلمين في الحداثة، أمثال محمد عبده، وتعزّز بما تلاه من سلوك لدخول العلمانية في موجة التفكير النسوي الإسلامي المُحدّث، كالتعامل مع الحجاب في الحالة التركيبية.

تركز بدران على السياقات التاريخية التي شكّلت الحركات التسوية وغيّرت هويات الأفراد الذاتية، وما أنتجته فيها القوى التحويلية الدينية والعرقية والطبقية، والقومية من موجات معقّدة من المظاهر التسوية. يبيد أنّها انفردت في حرصها على نسج علاقة بين التسوية كحركة من جهة والإسلام كممارسة اجتماعية ترتكز الى القرآن من جهة أخرى<sup>9</sup>. إلّا أنّ مطالعات "بدران" في التسوية كانت أكثر ميلاً الى التمييز بين التسوية الإسلامية التي تستقي مصدرها من النص الديني و التسوية العلمانية المتشكلة من خطابات متعددة؛ قومية، علمانية، وإسلاموية حديثة،

أفراد المجتمع على المستوى المحلي إذ إن هناك حاجة ماسة إلى المساعدة المباشرة. وتدعم فرضيتها هذه بما لاحظته من تطوّر على مرّ السنين في دلتا النيل وصعيد مصر والواحات، وما أذاه ذلك الى إشراك المرأة في مشاريع التنمية والتغيير طويل الأجل. بحسب «بدران» على الرّغم من هشاشة هذا التّغيير في مواجهة التّكسّات الاقتصادية والاجتماعية الهائلة، يبقى توخي اليقظة والاستباقية شيئاً ممكناً من خلال اهتمام «السياسات الجنسانية» حول العالم بالمساعدة الإنمائية المتكاملة بين الجنسين.<sup>11</sup> تطرح «بدران» نظرية متكاملة حول المساواة في التّسوية الإسلامية، فجوهر التّسوية الإسلامية يقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين، وهو شرط لا غنى عنه لدعواتها إلى العدالة الاجتماعية، كما تؤكّد ترويج «التّسوية الإسلامية» فكرة المساواة الإنسانية الكاملة، وممارستها في الأسرة والمجتمع بما يشكل اختراقاً تاريخياً، يجمع بين التّفكير والتّطبيق وقوة رئيسة في الدّفع لتجاوز النّظام الأبوي في السّياقات الإسلامية.<sup>12</sup> تؤكّد بدران أنّ التّعبير عن التّسوية العلمانية بمفهوم المواطنة المتساوية، كان أكثر أثراً في العالم الإسلامي، إذ قصّرت التّسويات العلمانيات في مطالبهنّ بالمساواة في المواطنة في المجال العام

«بدران» الجنسانية في مسار خاص تطبعه سياساتها التّسوية، فتبدأ من نقطة التّأصيل التي نشأت في كنفها مظاهر الجنسانية في المنطقة بعيداً من حالة الاستغراب. وتركّز على حالة الكفاح التّسائي الذي رافق مسيرة التّحديث، وتظّهّر في أواخر القرن العشرين انفتاحاً على الحداثة على الرّغم من حساسية الجنسانية تجاهها. فالنّساء يتعاملن مع الحداثة حتى في الوقت الذي يطمح فيه الرجال إلى جعل عملياتها ذكورية. تعتدّ «بدران» أنّ طبيعة المرأة وطريقة تفكيرها جعلها تتعامل مع الحرمان الاقتصادي، والتّعرض للخطر والاضطراب وعدم الاستقرار، والتّهديد بحيوية المحافظ على النّظام والأمن. ففي أوقات الشدّة التي عانت فيها مصر من نكسة اقتصادية كبيرة مع اختفاء السّياحة، وأثناء الاضطرابات السياسية والهجمات الإرهابية المتقطعة وتفاقم الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية السّائدة، كانت النّساء والفتيات يعانين بشكل غير متناسب مع الرجال، وكُن في الوقت نفسه يندفعن لحماية أسرهنّ والمجتمعات متجاهلين الأعراف الجنسانية العرفية، ومتخططين افتقارهنّ إلى المهارات. وتفترض «بدران» أنّ تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين يمكن أن تُحسّن الظروف الاقتصادية والصّحية القاسية لأكثر عدد من

الوعي والتعبير الاجتماعيين<sup>15</sup> كما أن التسوية بحسب «بدران» ظهرت كخطاب عالمي في الإسلام على وقع المزج بين المعرفة الوجودية للمرأة من جهة، وإعادة القراءة في النصوص الدينية الإسلامية من جهة أخرى، وقد تجهّزت مجموعة من النساء بالوعي الجندري المكثف ليقمن بأنفسهن بإعادة قراءة النصوص الدينية، في الوقت الذي كانت فيه الحركات الإسلامية تتأهب في أواخر سنوات القرن العشرين لإعادة تكريس الممارسات الأبوية باسم الدين. كما تمايز الخطاب النسوي الإسلامي بوصفه متحرراً بلاهوت تقبله كل الطبقات من النساء في حين أن لاهوتيات المسيحية واليهودية بقيت مجزئةً طبقياً وتشكل مصدرًا للقلق.<sup>16</sup>

تؤكد «بدران» دخول التسوية الإسلامية مرحلتها الثانية، بعد أن أتت مرحلتها الأولى الممتدة منذ تسعينيات القرن العشرين حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إذ شهدت السنوات الوسطى منه تحولاً في التفسيرات المعقّدة للقرآن الكريم التي تقارب الفقه مقارنةً جديدة. وفي الوقت التي ظهرت فيه التسوية العلمانية في المجتمعات الإسلامية في سياق الحركات الاجتماعية، كانت التسوية الإسلامية تأخذ منها تجربتها وتفوقها إتساعاً وقوةً كحركة اجتماعية عالمية وعلى هذا الأساس سنطرح

للمجتمع الوطني العلماني، كما أن التسويات الناشئات منهن لم يتصورن المساواة بين الجنسين في سياق الأسرة كظاهرة عالمية في القرن العشرين. في المقابل ثمة مجالان بحسب «بدران» لم تتصوّر فيها التسويات العلمانيات المسلمات المساواة، هما: الجزء الديني من المجال العام كالمهن الدينية وبالأخص القيادية منها؛<sup>13</sup> وسلوكيات المجال الخاص بالأسرة، الذي يشكل الدين ناظماً قانونياً له، إذ ظلت الأسرة تحت سيطرة مجموعة من المفاهيم والممارسات الثقافية الإسلامية أثناء تعرض المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة للعلمنة. بينما التسويات العلمانيات كُنّ واعين بهذه الاختلافات، فاستوعبن، الأسرة الأبوية على أنها «طبيعية» ومحددة دينياً. وقد استلزم ذلك قبولاً اجتماعياً للأدوار غير المتكافئة للجنسين والتي تعكس نظاماً مثاليًا للتكامل تحت قيادة الذكور.<sup>14</sup>

**نظريّة التسوية الإسلامية، في مطارحات «مارغوت بدران» المتكاملة والمنهجية:** تقدم «بدران»، التسوية الإسلامية على أنها موضوعاً تحولياً داخل المجتمع وليس مجرد عملية إصلاحية تنتهي بتحقيق مطالب محددة. فالإسلام في صدد مراجعة الرسالة القرآنية العميقة بمحاذاة تبيين المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وإظهارهما الى سطح

مطارحات «بدران» حول سيرورة التّسوية الإسلامية في محطات تشكلها الرئيسة.

### 1. بواكير التّسوية الإسلامية

سبقت التّسوية الإسلامية الكاملة، نسخة نسوية علمانية في العالم الإسلامي، ظهرت لأول مرة في بلدان إسلامية مختلفة في أفريقيا وآسيا في أوائل القرن العشرين. بدأت التّسويات القومية المسلمات كرائدات من السكان الأصليين نشاطهن في سنوات الاستعمار، وأوائل سنوات ما بعد الاستعمار وانضممن إلى فعاليات من خلفيات دينية أخرى لضمان إستجابة المؤسسات الجديدة في الدول ذات السيادة الناشئة لاحتياجات المواطنين، ذكوراً وإناً على حد سواء. كان ظهور هؤلاء التّسويات من منظور الحقائق والمطالب في سياقات وطنية وثقافية ودينية، ما عرضهن للانتقاد على أنّهن يشكلن ظاهرة غريبة.<sup>17</sup> تأثرت التّسويات العلمانيات بالفكر الإسلامي الحديث، واقتصر عملها على الدّعوة إلى الإصلاح القانوني للأسرة الأبوية والحثّ على وفاء الرجال بالتزاماتهم، والامتناع عن إساءة استغلال النّساء في الطلاق الأحادي وتعدد الزوجات.<sup>18</sup> إلا أنّ نمط التفكير التّسوي آنذاك خلق فكرة تتجاوز التّسويات لحدود الفكر الديني وبالأخص الإسلامي الحديث، محاولةً الاستقلال في

نظريتها حول المساواة والتّوع الاجتماعي، ما يتطلّب صياغةً لخطاب جديد حول المساواة بين الجنسين في الإسلام. وعلى الرّغم من أنّ التّسويات المسلمات اخترن خيار القضاء على النّظام الأبوي بدلاً من التسامح مع وجوده في الدولة وداخل المجال الديني العام، لم ينجحن في ذلك، لكنهن اكتسبن مهارات وخبرات في فهم التّوع الاجتماعي استطعن أن ينتقدن من خلالها النّظام الأبوي في الأسرة، والمجتمع بوصفه غير إسلامي بالأصل. وهذا التّقاش بالتحديد فتح الباب على إمكانيّة تفسير المرأة للنّص الديني، وكانت نظيرة زين الدين، وهي امرأة لبنانية من أوائل القرن العشرين إحدى أهم المتصديات حيث درست في المنزل تحت إشراف والدها عالم الدّين الإسلامي. وعلى الرّغم من أنّها كانت لا تزال شابة، فقد نشرت في العام 1928 «السّفور والحجاب» في بيروت.<sup>19</sup>

يأخذ تشريح النشأة للحركة التّسوية العربيّة، مأخذه في كتابات «بدران» فتُظهر بدقّة كبيرة التّحالفات والتّزاعات بين الحركات التّسوية والقومية قبل استقلال مصر العام 1922، وتبيّن السياقات التّمهيدية لهذه الحركة في أواخر الثلاثينيات والأربعينيات. وفي ما يشبه انتقاداً بمفعول رجعي لنشأة التّسوية العربيّة، تناقش «بدران» مراجعات الحركات النسائية في

التسويات والإسلاميين والدولة.<sup>22</sup> وترصد ظهور هذه الحركة في مصر من خلال الرائدتين هدى شعراوي ونبوية موسى، مع تركيزها على الجانب المؤسساتي فيها، إذ قامت النساء بإنشاء منظمات جديدة كالاتحاد النسوي المصري. أما في مسألة دخول المرأة المسلمة إلى المجال العام، تُبين «بدران» السلوكيات التي مهّدت الطريق لهذا الانتقال، مسلطة الضوء على التظاهرات النسائية.<sup>23</sup> ولم تغفل وجود الحركات النسائية في أماكن مختلفة من العالم الإسلامي، بما في ذلك اليمن والمغرب وإيران، في زمن متأخر من القرن العشرين، بما يعنيه ذلك من تكريس لحالة التقاطع بين التسوية العلمانية والتسوية الإسلامية، وخصوصاً أنّ الأحداث السياسية في هذه البلدان كانت تستوجب هذا النوع من السياقات التي تحاول المرأة فيها تشكيل حيثيتها الفاعلة اجتماعياً.

تنفرد «بدران» بوصف أنشطة الحركات النسوية، وتنظيمها الجامع للنسويات العلمانيات والإسلاميات معاً في سبيل تحقيق أهداف مشتركة حتى مع احتفاظها بأجندات منفصلة. فالتسويات العلمانيات والإسلاميات في أنحاء العالم الإسلامي جميعه، بحسب بدران، يعيدون قراءة القرآن والتصوص الدينيّة الأخرى، ويحملون تجاربهم الخاصة ومنهجياتهم

اتجاهاتها العدائية التي برزت نتيجةً لدخول الأصولية على خط التسوية. كالدمج الذي قامت به «زينب الغزالي» للأصولية الدينيّة والتسوية، وكذلك الاحتضان الذي قامت به كل من «درية شفيق» و«أنجي أفلاطون» للأفكار العلمانية وإشراكها بحملات أكثر حزمًا تحقيقًا لأهدافهن.<sup>20</sup> ومن مصاديق هذا الدمج استخدام الحجاب كاستراتيجية نسوية والنوع الاجتماعي كبنية جديدة وأداة نظرية تستنسخ آليات التفكير من الأنجلوفونية إلى العربية.<sup>21</sup>

## 2. الانتقال من التسوية العلمانية إلى التسوية الإسلامية

تقارب «بدران» عملية الانتقال من التسوية العلمانية إلى التسوية الإسلامية مقارنة ناعمة تراعي فيها حالة التدرج من العلماني الصرف إلى العلماني الإسلامي، هذا بالشكل وبالضرورة التي صارت إليها الأمور ويعكسها الخطاب العام، إلّا أنّها تصرّ وبقوة على التداخل الكبير بين ما هو علماني وما هو إسلامي. هذا التقارب بين ما هو علماني وديني، تطرحه «بدران» في أصل بحثها لمبحث التسوية في الإسلام، إذ تتفحص التسوية المصرية من أواخر القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين بوصفها، نسوية علمانية السلوك في مجتمع إسلامي يعيش تفاعلاً بين خطابات كل من

التقديّة الجديدة لسنّ قراءات ذات مغزى أكبر للمرأة العصرية.<sup>24</sup>

### 3. المرحلتين الأولى والثانية من الحركة النسويّة الإسلاميّة

ظهرت النسويّة الإسلاميّة بشكل صريح، بعد أن صرحت مجموعة من العالمات الناشطات في المجال النسوي الإسلامي بالتزامهن الديني، ووصفت بعضهن نفسها بالمؤمنات انسجامًا مع النصّ القرآني. كان هذا الظهور على إثر التحوّل المهم الذي طرأ على التفكير الجندري للمسلمين، وكانت النسويّة العلمانيّة عالمة الاجتماع المغربيّة «فاطمة المرنيسي»، أول المؤسسين في هذا الطريق بعد أن أنتجت كتابات متقدمة عن النسويّة الإسلاميّة تشتمل على تفسيرٍ نسويٍّ لحقوق المرأة في الإسلام.<sup>25</sup> بدأت العالمات ومنهن من يحمل درجات عليا في الدراسات الإسلاميّة مراعاة النوع الاجتماعي بإعادة قراءة القرآن وإعادة النظر في الأحاديث والفقه، فوجدن أنفسهن منخرطات في عمل تنقيحي حول الفكر الإسلامي والبحث العلمي.<sup>26</sup> وعلى الرّغم من أنّ معظم المفكرين الإصلاحيين الذكور تجاهلوا عمل النسويات، تعدّ بدران أن بعض العلماء المتقدمين الذكور البارزين في الإسلام أخذوا عمل النسويات على محمل الجدّ.<sup>27</sup> ما دفع بالمقابل النسويات باتجاه

تقدير العمل المبتكر للعلماء، والناشطين حول الإسلام والنوع الاجتماعي، وفي اللّحظة التي أدركت فيها النسويات رواج فعلها في البحث النسوي الإسلامي أطلقت مصطلح «النسويّة الإسلاميّة». أحدث دخول المصطلح ساحة التداول البحثي الاجتماعي صدّي كبيرًا في مجال الجندر، بوصفه أداةً تؤطر فهمًا جديدًا للبحث في تفسير الجندريّة الجديدة، وساعد في انتشاره توسع دائرة التّواصل العالمي عبر الانترنت، ما جلب التفكير الجندري الإسلامي الجديد إلى الجماهير العالمية البعيدة، وحقّق انعقاد المؤتمرات والورش حول النسويّة الإسلاميّة.

على الرّغم من التّفاعل الممزوج بشيء من القلق الذي أبداه بعض العلماء، والناشطين مع مصطلح «النسويّة الإسلاميّة» بقي معظمهم يرفض تطبيقه على الواقع، ويبيد قبوله لخدمة الأغراض المفاهيميّة فقط. وأبقى بعضهم الآخر على اعتباراته بأن النسويّة ظاهرة غربيّة أو مرتبطة بالغرب. وهنا تبدي «بدران» رأيها بأولئك الذين يزعمون أن النسويّة غربيّة بأنهم الى جانب إظهار جهلهم بالتاريخ الطويل للنسويّة بين النساء المسلمات في إفريقيا وآسيا، هم يعززون أيضًا الصّور التّميّزيّة السّلبية عن المسلمين والنسويّة، متواطئين مع الغربيين الذين يعدّون أنّ

الكثير من النساء المسلمات حول العالم لما يمثل من اكتشاف يمكن من خلاله تقديم المساواة بين الجنسين<sup>28</sup>. بحسب «بدران» إنّ عمل النساء العالمات شكّل عصب المرحلة الأولى من التّسوية الإسلاميّة والذي تمحور بشكل رئيس حول دعوة المرأة الى المساواة بين الجنسين، اعتماداً على النّص القرآني. ومن هذه التّسويات الى جانب «ودود» تركز بدران على «أسماء برلاس» الباكستانية الأمريكيّة، صاحبة كتاب «النساء المؤمنات» في الإسلام المنشور العام 2002 الذي يدعو الى عدم قراءة التّفسيّرات البطريركيّة للقرآن<sup>29</sup> وهنا تضع «بدران» محددات واضحة لهذه المرحلة من التّسوية: أولاً، الحجة المقنعة بأنّ الأسرة الأبويّة غير إسلاميّة، ما أعطى النّساء المسلمات فرصة انتزاع انفسهن من الأبويّة. ثانياً، اندفاع المنظرين الى فضاءات جديدة أخرجتهم من ميولهم الدّفاعيّة «التّأسيسيّة» الى أن تحرروا من قيود الاعتذارات وابتعدوا من التّأسيسيّة إلى «ما بعد التّأسيسيّة الإسلاميّة»<sup>30</sup> أمّا المرحلة التّسوية الثانية بحسب «بدران» هي المرحلة التي بدأت في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين والتي شهدت تحولاً أكثر جرأة في طريقة التّفكير. وتعدّ «بدران» أنّ الفضل في هذا التّحول يعود الى «ودود»

المسلمين غير قادرين على إنتاج «نسوية إسلاميّة» وأن الإسلام أبويّ بجوهره. بدأت المرحلة الأولى من التّسوية الإسلاميّة، بصفتها المتشددة، منذ بداية حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، فكان تقديم «الجنس» لأول مرة في منتصف هذه الحقبة، في الوقت الذي كانت فيه الموجة الثانية في الغرب في أوجها. في هذا السّياق، تقدم «بدران» نموذج الباحثة الأمريكيّة الأفريقيّة «أمينة ودود» التي بحثت في بداية التسعينيات في قراءة النّص المقدس من منظور المرأة، وشكّلت أفكارها داعماً أساسياً للتّسوية الإسلاميّة بوصفها ابتكاراً يقدم تحليلاً وتحقيقاً منهجياً في مسألة المساواة بين الجنسين في القرآن. استطاعت «بدران» إظهار المحتوى العميق التي تتصف به نظرية «ودود» حول المساواة بين الجنسين، إذ أكدت استهدافاتها التي طالت الأطياف العامّة والخاصة للمجتمع كافة. وعلى مستوى النتائج تجزم «بدران» أنّ نظرية «ودود» كشفت الهويّة غير الإسلاميّة للنظام الأبوي، وبيّنت أن تطبيقه يعني انتهاكاً لمبدأ التّوحيد الذي يتنافى منطقياً مع وجود تفوّق من بشر على بشر والذي لا يتنافى مع مبدأ الخلافة المتماثل مع وصاية الإنسان بجنسيّه بوصفه خليفة الله على الأرض. جذب كتاب ودود «القرآن والمرأة»

وممارساتها، وبالأخص داخل الأسرة، جعل من الضروري إنشاء فقه جديد أكثر استجابة للواقع الاجتماعي القائم.<sup>32</sup> وفي تظهير للمعضلات الدينيّة الفقهيّة المتعمدة أحياناً في مواجهة الخطاب التّسوي، تقارب «مير حسيني» الخلط الحاصل بين التشريع الفقهي المُستقى من القرآن والتشريع الفقهي المستند الى قراءات اجتهادية تستهها الدولة باسم الاسلام وتطبقها على الأسرة المسلمة، وكذلك الخلط الفقهي بين الواجبات العبادية من جهة والمعاملات والممارسات الاجتماعية القابلة للتغيير من جهة أخرى.<sup>33</sup> كما تركز بدران في طروحات «مير حسيني» على جنبه الأدوات التي تسخرها الدولة في تسيير قوانين الأسرة المسلمة المبنية على الفقه أساساً، فالفقه قدم طاعته للدولة ومصلحتها والدولة أبقت على النظام الأبوي الحارس للفقه داخل الجزء العلماني للدولة رغم تأكله التدريجي في مجالها العام.<sup>34</sup>

تعتبر بدران أن الإختمار الاجتماعي لفكرة المساواة بين الجنسين داخل الدولة شكل ركيزة مهّدت الطريق لنشوء خطاب نسوي جديد تمثل بالحركة التّسويّة الإسلاميّة الثانية، إلّا أنّ هذا الأمر احتاج الى الكثير من التّسويات والأنشطة التّسويّة والحملات الحثيثة التي انتقلت بالتّسويّة الى هذا المستوى من الخطاب، كنموذج

نفسها التي قدمت كتابها الثاني بعنوان «جهاد الجندر» والتي بيّنت فيه صراحةً أنّها تتخطى اعتذاراتها السابقة، لتدخل في تحدٍ يواجه إمكانيّة دحض توظيف النّص المستخدم لإضفاء الشّرعيّة على القوانين الإسلاميّة التي تستهها الدولة وتطبقها على الأسرة المسلمة بوصفها قانوناً للأحوال الشّخصيّة الإسلاميّة. هذا ولم تلقّ التّسويات العلمانيّات المسلمات نجاحاً كبيراً في محاولتهن الإصلاح في قوانين الأسرة المسلمة في القرن العشرين، على الرّغم من بقائهن في عباءة التّنظير الديني ومن داخل إطار الأسرة الأبوي وعلى الرّغم من إعلانهن التكامل الوظيفي هدفاً لسعيهن نحو التّغيير على المستوى القانوني والسلوكي للأسرة.

تولي بدران اهتماماً خاصاً بفكرة المساواة التي أطلقت شرارتها إسلامياً العالمة التّسويّة الإيرانيّة «زيبا مير حسيني»<sup>31</sup> والتي كانت فجوة في جدار النّظام الأبوي الكلاسيكي الصلب. وعلى الرّغم من بروز مشهديّة الاستحالة على مستوى تحقق هذه المهمة، قدمت «مير حسيني» بحسب بدران حجة تاريخيّة لا لبس فيها مفادها أنّ الفقه الكلاسيكي قد بُني في لحظة أبويّة لم تكن ممارسات المساواة فيها هي القاعدة. في حين أنّ مثل هذا الفقه كان تعبيريّاً فقهيّاً مناسباً في يومه، ولكن انتشار أفكار المساواة بين الجنسين

والثقافات المحليّة بواسطة الشبكات "العبر- وطنية". نشطت هذه الشبكات في منتصف الثمانينيات معتمدة على الخطاب التسوي الإسلامي المطالب ببناء حركة اجتماعية عالميّة. وكان أبرزها، شبكتي (WLUML)<sup>37</sup> (SIGI)<sup>38</sup>

أما المرحلة الثانية التي شهدتها عملية الانتقال من الخطاب الى النشاط كانت متزامنة مع انتقال التسوية الإسلامية إلى مرحلتها الثانية، إذ لم تكتفِ التسويات بنشر أفكار المساواة والحقوق ومحاولة جعلها إسلامية استناداً الى النصّ الديني، إنّما تحولت باتجاه تقديم النموذج مقابل الفجوة، وأيضاً من خلال الفضاءات المتاحة التي نشطت فيه الشبكات التسوية الإسلامية العابرة للحدود وازداد عددها بشكل ملحوظ. في هذا السياق نشرت «WLUML» في العام 2009 قوانين الأسرة (الإسلامية والعلمانية والعرفية)، في أكثر من عشرين دولة بينت من خلالها الفجوة الأساسية التي تعاني منها القوانين الإسلامية، والطريقة الظاهرية التي استندت بها إلى تفسيرات متباينة للفقهاء الإسلامي المتأثر بالسياسة بالدرجة الأولى. كما تزامن دخول الحركة التسوية الإسلامية مرحلتها الثانية مع تقديم نموذج قائم في تبني قانون الأسرة المغربي الزائد للمساواة، ما دفع باتجاه ظهور مبادرات

الإصلاح القانوني في المغرب القائم على المساواة داخل الأسرة.<sup>35</sup> كما أنّ ظهور الحركة التسوية الإسلامية داخل الساحة الإسلامية، حفّز التضافر بين النظريات والنشاطات العالمية والمحلية في صياغة جديدة للمساواة بين الجنسين، ما عطل الطريقة الأبوية لإدراك الإسلام.<sup>36</sup>

#### 4. توجه التسوية الإسلامية الى العالمية

تقدم بدران تمظهرًا جليًا في جعل الحركة التسوية الإسلامية حركةً اجتماعية عالمية؛ فيظهر هذا التمظهر في عملية الانتقال من الخطاب إلى النشاط، مدفوعًا بدافع الشبكات «العبر- وطنية» وجاريًا في مرحلتين:

بدأت المرحلة الأولى؛ بصياغة مبدأ المساواة الإنسانية القرآني صياغةً تطبيقية، تنتقل من الشعارات الأخلاقية الى السلوك الفعلي. وهنا تثير بدران إشكالية الاعتبار الإسلامي المحافظ الذي يرى المرأة مكرمة في الإسلام، وأنها مُنحت حقوقها بالنصّ الديني الذي حصر التحدّي في مسألة تنفيذ هذه الرؤية. وتكشف بدران أنّ الدّهَاب الى تنفيذ هذا المبدأ، غير ممكن من خارج فكرة التوافق مع نموذج المساواة الذي يُلائم الظروف الاجتماعية المعاصرة، إذ تعيش الأسرة فعليًا ومن داخل الفضاءات الأوسع التي باتت عابرة للطوائف الدينية،

تقديمها في سياق النظرية الاجتماعية. إلا أن ما طرحه «بدران» من أسئلة عديدة حول السلوك الاجتماعي للنظام الأبوي، ولا سيما في محاجتها الطروحات الفقهية، يبقى في دائرة كونه اعتبارياً كونه ملتحم بشدة بالمعطيات الثقافية والأيدولوجية. فهما استطاعت النسويات العلمائيات وإسلاميات، فهم النص الديني وترجمة سلوكه داخل الإطار القانوني والتشريعي والحقوقى، لن تنجح في خلق أيديولوجيا نسائية بحته تسود في المجتمع، لا لكون المجتمع أبوي في واقعه إنما لكونه إنسانياً في تكوينه. فالنظرية الاجتماعية ومهما قدمت من اعتبارات لمشروعية سلوك محدد نسوياً كان أم ذكورياً، فهي محدودة في ظروفها وسياقتها الزمنية والمكانية. وعندما تريد أن تواكب تطور المجتمع التلقائي، تدخل في جدلية التجديد الذي يفقدها شرعية بعض اعتباراتها المحورية التي لم تعد تناسب المجتمع في حالة تحوُّله. وعندما نسقط هذا الواقع على مسألة النسوية الإسلامية، هذا يعني أننا أدخلنا أنفسنا في جدلية التجديد المستمر في فهم النص الديني الذي لم يستقر على وحدة رأي في تفسيراته الفقهية بعد.

في المقلب الآخر، لم تجد بعد النظرية السياسية من سبيل إلى النسوية، يجعلها متجسدة في مضامين الفعل السياسي

عالمية تعكس تطور قوانين الأسرة في الدول ذات المجتمعات الإسلامية. وكان أبرز هذه المبادرات، مبادرة «مساواة»<sup>39</sup> ومبادرة «WISE»<sup>40</sup>

### النسوية بين المشروعية الاجتماعية والممارسة السياسية.

يلفتنا بما تقدمه «بدران» في كتاباتها حول النسوية أنه استقراء محض لوقائع، وأحداث ذات صلة عضوية بتبلور النسوية مفهوماً وسلوكاً، وعلى الرغم من تكامل أطروحات بدران لجهة تبرير المعطيات، وتقديمها كوحدة متكاملة في مجموعة أجزاء مفصلة في الوجهة النظرية. نرى أن بدران تحرص في مقاربتها تقديم النسوية على أنها ظاهرة اجتماعية طبيعية نشأت في القرن العشرين، بفعل الأحداث الاجتماعية وانكشفت على المطالبة بالمساواة والحقوق بعد بلوغ المجتمع حالة من التحول الذي اقتضى تبديلاً في القوانين، والتشريعات الوضعية تماشياً مع سيرورة التطور ونمط الحياة. وفي طرحها النسوية الإسلامية، تتقن «بدران» انتخاب الشواهد الواقعية التي تعكس الأحداث الاجتماعية، وتفسر سلوك النشاط النسوي في سياقاتها. ولا شك أن استبطان الشرعية في تقديم سلوك النسوية لا يكاد يفارق كتابات «بدران» وهي محل إقناع لجهة

شكلٌ لهذه العملية التي أطلق عليها «رسل» نفسه اسم السُّلطة، وبذلك لا يمكن الاكتفاء بشكل السُّلطة التي تسعى لممارستها التَّسويَّة من دون فهم مسوغها التَّفسي والاجتماعي. في هذا المجال يعبر «رسل» عن حالة التمايز الناشئة عن نزعة الإنسان في بلوغه من المجد، والسُّلطان ما يرضي طموحه المتمدد بدأبٍ مضطرد.<sup>44</sup> ولكن هذا التبرير يضيفي على السُّلطة التَّسويَّة خاصيةً نفسيةً تفتح النقاش واسعًا في دوافعها داخل المؤثر والمتأثر. فسيكولوجيا السُّلطة تعني أن نفهم السُّلطة التي نخضع لها، أو التي تحاول أن تخضعنا لها، وأن نعرف ماذا تريد منا، وما يمكن أن تحقِّقه لنا، وأن نطمئنَّ إلى خضوعنا لها، أو نرفض هذا الخضوع ونقاومه.<sup>45</sup> وكل ما تقوم به النساء إزاء تأثير النشاط التَّسوي ومنه ما ظهر في كتابات «بدران» يفسر سلوك النساء المتأثر بالأيديولوجيا المعلنة للدولة أولاً، وبالسيكولوجيا الخفية لذواتها ثانيًا.

على مستوى التَّصنيف داخل التَّظريَّة السياسيَّة، إذا ما قاربنا التَّسويَّة مقارنةً تتماهى مع سيرورتها التاريخية، يمكن أن يتولد لدينا تصنيفًا خاصًا بما أطلقنا عليه تجاوزًا مصطلح «السُّلطة التَّسويَّة»، وذلك وفق المعايير الآتية:

أولاً، معيار «الحرية» وقد تناولت الموجة الثانية من موجات التَّسويَّة مسألة

التَّسوي الصرف أو كونه سلطة نسويَّة بحتة. فالمعيارية بخصوصيتها التَّسويَّة تغيب عن تركيب السُّلطة، لا لقصور في النساء أو لعطب في معايير السُّلطة فحسب، بل كون السُّلطة تفوق مرتبةً سلوك الفاعل السياسي، وتتخطاه لكونها صانع سيكولوجية امتثاله لها. فإشكالية القبول العقلاني للسُّلطة الذي طرحه «جان لوك» إزاء السُّلطة المبرمة في العقد الاجتماعي، تتخطى معيار جنس الحاكم الى فعله. كما أن طرح أبوية السُّلطة لا يضيفي ذكوريته، ولطالما السُّلطة أبوية بطرحها، سيُعامل مع الخاضعين لها على أنهم عاجزون عن منح أو حجب قبولهم العقلاني لممارساتها،<sup>41</sup> بمعزل عن كونهم من النساء أو الرجال، فيتفرد الحاكم في حكمه على عجزهم من دون التَّظر في رأيهم أو جنسهم. يعرّف «ماكس فيبر» السُّلطة «أنها الفرصة المتاحة أمام الفرد أو الجماعة لتنفيذ أهدافهم في مجتمع ما في مواجهة من يقفون حائلًا أمام تحقيقها، وأنّها المقدره على فرض إرادة هؤلاء على سلوك الآخرين»<sup>42</sup>. ولعل تبني هذا التَّعريف يجعل من التيارات التَّسويَّة التي تحقق أهدافًا ما، ممارسة للسلطة بمعزل عن وجودها في الحكم من عدمه.

وكون السُّلطة عملية تميل إلى إحداث تأثير مقصود بحسب «برتراند رسل»<sup>43</sup>، فالتأثير ليس هدف المؤثر بطبيعة الحال إنَّما

قاصر، فالاستعاضة عن الإكراه بالسلطة السياسية هو خطوة في اتجاه إضفاء الشرعية على المؤسسات السياسية، لكن المشكلة المعيارية في الليبرالية تتمثل بإعادة طرح مسألة السلطة الحكومية التي تحمي الحرية الفردية.<sup>46</sup> ومدى جاهزية الدولة والمجتمع للتحول إزاء استحقاقات كبيرة سوف تنعكس في الأدائين السياسي والاجتماعي. أضف إلى أنه لطالما المرأة هي المتفرد بالمطالبة بالحرية بعنوانها النسوي، فلن تأخذ التسويات وجهتها الصحيحة في بناء متوازن لممارسة الحرية، يقوم بين المؤسسات والشعب بمعزل عن جنسه.

وفي مقاربة أكثر تعقيداً لارتباط الحرية بالسلطة، فإن علاقتها متجسدة بحسب «ميشال فوكو» في محاولات ممارس السلطة التفكير في أفعال من يتمتع بالحرية من المتعرضين لها، ما يوجب التساؤل حول المضامين التي تتكون في عقل المرء عند استخدامه لمصطلح السلطة الذي يتحول في ما بعد الى شيء مادي.<sup>47</sup> فتكون المراوغة التي يمارسها من هم في السلطة، من خلال الأساليب و«اللعبات الاستراتيجية» بين الحريات.<sup>48</sup> أما انتزاع التسويات لحقوقهن، وحريةهن لم يكن انتزاعاً من السلطة بقدر ما هو نزوع نحو الانفلات من قيود بنتها سيرورة التركيبة الاجتماعية التي سادت في تطور الحضارة

تحرر المرأة، الى أنه تبدل الخطاب في الموجات اللاحقة ليرتكز في «حرية المرأة»، وهذا السياق يجعلنا نستنتج لوهلة، وكأن المرأة تريد أن تعتق من سجن الرجل، وفي ذلك مبالغة كبيرة. وفي علاقة السلطة بالحرية نرى المحاولة المعيارية البحتة في بناء نظرية ليبرالية والتي قدمها «راز» في طرح مفاهيمي للسلطة، تقوم على أساس أولوية الحرية. إلا أن هذا الطرح هو إشكالي بالأصل، وهذا ما بيّنه الفيلسوف الفوضوي روبرت وولف (1970)، بوصفه السلطة غير متوافقة مع الحرية لطالما هي تعني الطاعة، وبغياب السلطة هو فوضوي ينبع من الالتزام المعياري بالحرية. ومع ذلك، بالنسبة إلى المنظرين المعياريين الليبراليين، فإن الليبرالية ليست مثل الفوضوية. ومنذ هوبز فصاعداً، قبل الليبراليون أن السياسة تنطوي على السلطة، وعليه فإن المشكلة أصبحت في كيفية تسوية المطالبة بالحرية مع المؤسسات السياسية. وفي مقاربة النسوية يمكن القول إن المطالبة بالحرية ينبغي أن تكون موجهة نحو هذه المؤسسات بمعزل عن شكل التسوية التي يمكن على أساسها بناء عقد اجتماعي جديد يراعي للمرأة حريتها. إلا أنه في الليبرالية، يبدو الإكراه معارصاً بطبيعته للحرية. لذا، فإن الحل القسري الذي حلّ به هوبز مشكلة النظام الاجتماعي هو حلّ

الاجتماعية الراهنة المهمة التي تؤدي دورًا وازنًا في خلق المعرفة التي يدور موضوعها حول حياة الإنسان والقوانين المرتبطة بها. وعلى هذا الأساس يمكن القول إنَّ السُّلطة التَّسويَّة القائمة على المعرفة هي أقوى نفوذًا من أيِّ سلطة اجتماعية أخرى تؤثر بالسلطة السياسية للدولة.

ثالثًا: معيار الاحترام، عادة ما تنادي التَّسويَّة في بناء علاقة اجتماعية قائمة على الاحترام لكيثونة التَّسوء وطبيعتهن، ومن البديهية المنطقية والاجتماعية بمكان أن تسود هذه العلاقة في المجتمعات التي تنادي بالرقى الإنساني. بيد أن هناك ارتباطًا عضويًا بين هذه العلاقة من جهة والسلطة من جهة أخرى، فبحسب «فوكو»، السلطة ملازمة للعلاقات الاجتماعية ولا تحتكرها طبقة اجتماعية بعينها، كونها تنتج عن عمليات التفاعل المعقَّدة بين الأفراد. إلا أن الفيلسوفة «حنا آرندت» تقدم احترام الشَّخص المعنوي لممارس السلطة من قِبَل المتعرضين لها مطلبًا أساسيًا يمنع تقويضها، كما تبين أن ارتباط السلطة بالقوة لا يعني أن السلطة تعني القوة. فاستخدام الإكراه مصدرًا للسلطة يعني فقدانها، تمامًا كاستخدام الأب للإكراه مع ابنه، ما يعني فقدانَه لسلطته القائمة على طاعة الإبن له.<sup>50</sup> إذن، على من هو متصدِّ لممارسة السلطة على المجتمع بفئتي الذكور والإناث،

البشرية. وبصرف النظر عن مستوى سلبية هذه القيود في المعايير التَّسويَّة، فلا يمكن لها أن تختصر البنية الكلية لأفعال من هم في السلطة أو يشكل الانفلات منها شكلاً كاملاً للمقاومة التي تواجه هذه الأفعال. ولا يمكن تطبيق ذات التَّظرية التي أسس عليها «فوكو» علاقة السلطة بالحرية على حالة التَّسويَّة بل أكثر من ذلك، لا يوجد جهة يمكن تشخيصها بشكل محدد على أنَّها ممارسة للسلطة على الإناث دون الذكور في مجتمع من المجتمعات، هذا إن لم تكن السلطة نفسها تحوز النساء فيها حصة كبيرة من القرار.

ثانيًا: معيار المعرفة، إذ أدخلت التيارات التَّسويَّة مفاهيم جديدة، لم تكن لتوجد في ساحة النقاش المعرفي الاجتماعي لولا وجود هذه الموجات من القلق التَّسائي الذي غدَّت الفضاء العمومي المعرفي بمصطلحات جديدة كالجنسانية والجندر وغيرها. وكون هناك علاقة تبادلية دائمة بين المعرفة والسلطة بحسب «فوكو»،<sup>49</sup> إذ تسعى مؤسسة السلطة الى خلق معرفة وتوليد مفاهيم تضيء الشَّرعية على وجودها. فالمعرفة تصبح هي أيضًا منبعًا للسلطة التي يدور موضوعها حول حياة الأفراد. وعليه نشر سلطة جديدة يتطلب معرفة العمليات المتنوعة، والمعقدة والقوانين التي تخترق حياة الأفراد. ولعل التَّسويَّة، إحدى القضايا

جديدة تتماشى مع أهدافها، اختراقًا حقيقيًا لقواعد المجتمع الثقافية. وهذا يعني أن التسوية فرضت نفسها في معادلة السلطة إن كانت تريد أو لا تريد. فبحسب «فوكو» تخضع المجتمعات لعملية ترويض تُمارسها مؤسسات الدولة المختلفة، مثل المدرسة والإدارة والمستشفى والسجن، وهي تعمل على تطبيع الفرد بطريقة غير متكافئة وفيها من العقاب ما يجعله غير قادر على مقاومتها ولا سيما أنها تشكل سلطة غير مرئية إلا أن حقيقة السلطة التي تمارسها التسوية تتخطى كونها غير مرئية بالمعنى الذي طرحه «فوكو» ولا تقوم على الإكراه بطبيعة الحال، إنما هي سلطة متقدمة في الطرح كونها تقوم بالأصل على ردة فعل تسببت بها سلطة الدولة والمجتمع والدين معًا. فما هي هذه السلطة؟

حتى نجيب على هذا السؤال، بإمكاننا، العودة الى ما طرحه «بيار بورديو» حول تولد فكرة السلطة في المجتمع وقبوله لها، الذي يتخطى قيامها على الإكراه أو خاصية تأثيرها النفسية في نمذجة السلوك وتنميته على التبعية. فالسلطة لدى «بورديو» متلبسة في بعدها الثقافي الذي يكرس تمايزًا بين مستوى كل من المؤثر، والمتأثر الاجتماعي الخاضعان لإعادة إنتاج التنظيم الاجتماعي المتظهر في الفارق الطبقي والرأسمال الرمزي الثقافي<sup>51</sup>. والثقافة هنا تتملك السلوك

أن يحظى باحترام أفراد المجتمع لشخصه المعنوي، وإذا سلمنا جدلاً أن هناك سلطة خاصة تُمارس على النساء بواسطة جهة أو مؤسسة سياسية كانت أم دينية، على من يمثل هذه الجهة أن يحظى باحترام النساء الخاضعات لهذه السلطة. بالمقابل على النساء اللاتي تطالبن بحقوقهن ومنها حق الاحترام، أن تبدي احترامًا مقابلًا للجهات القائمة بالسلطة، بالحد الذي لا يكبح نشاطها ويبقيها داخل إطارها الاجتماعي. فتفكيك البنية الاجتماعية بضغط التسوية قد ينزلق الى ردة فعل تمارس فيه مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسة الدينية سلوكًا متشددًا في مواجهة التسوية، وهذا ما قد يحدث في بعض الأحيان. لذا ما قدمته «بدران» في مقاربة التسويتين العلمانية والإسلامية كان صائبًا لجهة أخذها بالشواهد التسوية الحية. ففي حين قدمت التسوية الغربية بسلوكها المنتفض على التقاليد الاجتماعية، كانت تقدم التسوية الإسلامية من خلال حقيقتها الأكثر اتزانًا. وقد زهبت التسويات المسلمات لتجتهد في تفسير النص الديني من دون أن تخرج عن الحدود الشرعية. ومجرد البحث في تفسير ذات النصوص هذا يعني احترامًا مضمراً لمصدره الديني وللمؤسسات التي تعتمده كدستور.

رابعًا: معيار الثقافة، لقد شكلت محاولات التيارات التسوية تكريس قيم اجتماعية

المجتمعية القائمة بأسرها، ويوجهها نحو الفراغ الثقافي الذي يعتربه خواء في نواته الصلبة التي ينبغي أن تقوم بالمعتقد والمسلمات البديهية كوجود الجنسين، ومحورية الأسرة في تكوين المجتمع وغيرها. كما أن التسوية لم تعد من ذات سنخية السلطات غير المرئية التي طرحها فوكو، إنما امتلكت من الدينامية بأن تفرض أشكال تأثيرها القوي من خلال الجمعيات، والمؤسسات التي تحوز رواجاً هائلاً في العالم وتمتلك سلطة التأثير على مجتمعاتها بأكملها. كذلك لم تعد التسوية مجرد مطالب بالتغيير كما يمكن أن نقرأ ملامحها في نظرية «بورديو»، وعلى الرغم من أنها تشكل رأسمال رمزي جديد دخل الى الثقافة لتؤه مشكلاً طبقة التسويات اللاتي تطالب بحق عامة النساء الأقل رتبة في ترتيب الطبقات، إلا أن هذه الرمزية تحطت ما يوازيها مع غيرها من الطبقات ممارسة السلطة على المجتمع، لتتحول الى ثقافة جديدة تريد أن تحكم المجتمع بأسره. وهذا ما نراه حالياً، وقد وصلنا الى زمن تستطيع أن تؤثر فيه الموجة التسوية الرابعة على كل النساء في العالم، أي ما يوازي أكثر من نصف سكانه، وأن يكون لها تأثير كبير على نسبة كبيرة من الرجال.

ختاماً؛ وبالعودة الى التسوية الإسلامية التي تناولتها «بدران» واختصت بها، يمكن

وتسيطر عليه وتكرسه نمطاً تتآلف معه شخصية أفراد المجتمع، فتصبح بذلك سلطة لا تقوم بالضرورة على الإكراه، إنما تجمّد كل آليات المتأثرين النفسية، فيحول ما هو سائد في تركيب المجتمع واعتباراته، بين الأفراد وبين فكرتهم في التغيير.

وفي ذات السياق، كان ما استطاعت أن تقدمه التسوية الغربية على أقل تقدير وظهر بما قدمت له «بدران» كفيلاً بأن يجعل التيارات التسوية تذهب باتجاه كونها مؤثرة أكثر منها متأثرة، وعلى الرغم من أن هذا التأثير في بعض الأحيان لم يصل الى مرحلة تحقق فيها المرأة ما تصبو اليه من حقوق، إلا أنها تحدثت أثراً بالغ القوة في المجتمع. كما تتميز التسوية بانتقالها من مربع المدعّن لتركيبية المجتمع واعتباراته الذي يكبت تفكيره بالتغيير الى مربع الطارح للتغيير بأقصى حدوده. بيد أن هذا المستوى من التحلي عن الاعتبارات الاجتماعية ومحاولات إثبات الذات المبالغ بحقيقتها، جنح بسلك التسويات، وأفكارهن لتتخطى أصل الجنس وتتناول الجندر بمحدداته النفسية التي تجعله متمرداً على خصائص جنسه البيولوجية، كما جعل العالمات التسويات ينتقلن من حالة الاجتهاد في محتوى التصوص القانونية والدينية، الى حالة النظر في ظروف وجودها، من دون طرح بدائل متكافئة. وهذا ما يهدد الثقافة

تكون المطالبة أكثر عقلانية، إذ تطرح الموضوعات القانونية التي تؤثر على تقدم المجتمع وتعيق تطوره المطلوب.

**ثالثاً:** أن تستفيد النسوية الإسلامية من تجربة النسويات العلمانيات في الغرب، إذ ينبغي رصد الهفوات القاتلة التي وقعت بها الأخريات لا سيما في مقارنة الجند، وما ظهر في الموجات الأخيرة من مقاربات متطرفة تُظهر المرأة على أنها منتفضة على كل شيء، وتسلط الأضواء على موضوعات الاغتصاب والتحرش بالشكل الذي يُغيب تمامًا حضور الأسرة والأدوار التكاملية فيها ويصرف اهتمام النساء عنها.

**أخيراً:** ما مُنح من فرصة للنساء بأن يَكُنَّ متضافرات على مستوى واسع من السّاحات، لم يكن ليحظى به الرجال على مر التاريخ ولن يحضون به في قادم الأيام، فهذه الخصيصة العاطفية التي جمعت النساء في العالم، هي نعمة حقيقية خلقها الله في تربية النساء التّفسيّة وعلى النساء أن توظفها في مصلحة المجتمع.

القول إنّ هذه النسوية، قد تحظى بالنجاح عندما تستطيع أن تجمع بين النقاط الآتية:

**أولاً:** أن تخلق حالة من التجديد الفكري في طرح النصّ الديني، يفتح النقاش على مسائل تحتاجها المجتمعات الإسلامية في سيرها نحو التطور، وليس شرطاً أن تقتصر النقاشات على مقارنة الآيات والأحاديث ذات الصلة بشؤون النساء، إنّما ينبغي أن تشكل المحاولات النسوية الإسلامية محرّضاً يفتح على كل الموضوعات قيد التأويل والتفسير، ما يخلق باراديفماً دينياً آخر يُخرج الحالة الدينية من صبغتها اللاهوتية وجمودها الاجتماعي، لتصبح أكثر مرونة في تشكيلها محور ثقافة مجتمع متجدد ومتطور.

**ثانياً:** أن تذهب النسوية الإسلامية مذهب المطالب بالتعديل الجذري في النصوص القانونية ما يلائم متطلبات الحداثة، ليس من باب انتصار النساء في جولات انتزاع حقهن القانوني كما يروج له، وكأّنه حرب بين النساء والقانون الذي وضعه بالغالب الرجال، إنّما ينبغي أن

## الهوامش

1 الفريق الجنساني لمشروع الحدائيات المتعارضة في معهد كروك في جامعة نوتردام، وفريق تحالف الحضارات. وقد حاضرت على نطاق واسع في المنتديات الأكاديمية والشعبية في الولايات المتحدة، وكذلك في أوروبا والشرق الأوسط وجنوب آسيا. كما وحصلت «بدران» على العديد من الجوائز بما في ذلك زمالة من مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، ومنحة من معهد الولايات المتحدة للسلام، والعديد من زمالات فولبرايت بما في ذلك جائزة فولبرايت

1 «مارغوت بدران» من مواليد ١٩٣٦ في نيويورك، كانت أستاذ زائر متميز في قسم الدين في معهد دراسة الفكر الإسلامي في أفريقيا في جامعة نورث وسترن. وهي مختصة في دراسات المرأة. وهي عالمة بارزة في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين في واشنطن، ومؤرخة في الشرق الأوسط والمجتمعات الإسلامية وأخصائية في الدراسات الجنسانية، وزميلة أقدام في مركز التفاهم الإسلامي المسيحي في جامعة جورج تاون وعضو في

- 16 See, Margot Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences* as chapters 6 and 9, respectively.
- 17 See, Margot Badran (2002), "Islamic Feminism: What's in a Name?"
- 18 See Margot Badran, *Feminists, Islam, and Nation*, pp. 124-141.
- 19 See, Margot Badran and Miriam Cooke provide an introduction to Zain al-Din, including extracts from her books, *Al-Sufurwa al-Hijab* (Beirut: 1927) and *Al-Fatah wa al-Shuyukh* (Beirut: 1928), in *Opening the Gates: An Anthology of Arab Women's Writing*, 2nd ed. (Bloomington, IN: University of Indiana Press, 2004; first edition under the title *Opening the Gates: A Century of Arab Women's Feminist Writing*, 1990.
- 20 See, Margot Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences*, p 18.
- 21 See, *Ibid*, p,192.
- 22 See, *Ibid*, p,17.
- 23 See, *Ibid*, p, 73.
- 24 See, *Ibid*, p, 219.
- 25 See, Margot Badran (2002), "Islamic Feminism: What's in a Name?" *Al-Ahram Weekly Online* no.569, 17 -23 January, <http://weekly.ahram.org.eg/2002/569/cu1.htm> &.
- 26 For example: Kecia Ali, Asma Barlas, Fatima Mernissi, Ziba Mir-Hosseini, Sa'idiyya Shaikh, Hidayet Tuskal and Amina Wadud.
- 27 For example: Ahmad al-Khamlichi, Professor of Muslim law at Muhammad V University, in preparing the book of Fatima Mernissi (*Le harem politique*), & The Egyptian Islamic scholar, Nasr Abu-Zayd, has given serious attention to Islamic feminist scholarship and has himself pushed the parameters of examinations of gender and equality in Islam.
- 28 See, *Ibid*.
- 29 See, *Ibid*.
- 30 أنظر، المرجع السابق، حيث تُبيّن بدران ما يشير إليه أبو زيد وأركون وروني بـ «التأسيسية» على أنه الميل إلى البقاء في أمير التقليد العلمي (الأبوي) الذي يرغبون به، في حين أن بعض منتجي الخطاب النسوي الإسلامي يظلون راسخين في المرحلة الأولى التي تستمر رغم الميول الحديثة، فإن البعض الآخر وبعد أن تحرروا من قيود الاعتذارات، ابتعدوا عن التأسيسية إلى فضاء يطلق عليه روني «ما بعد التأسيسية الإسلامية».
- 31 عالمة الأنثروبولوجيا القانونية الإيرانية المولدة زيبا مير حسيني، مقيمة في لندن، تعمل كمستشار دولي وأستاذ زائر في جامعة نيويورك.
- 32 See, *Ibid*.
- 33 See, *Ibid*.
- 34 See, *Ibid*.
- 35 See, *Ibid*.
- 36 See, *Ibid*.
- للقرن الجديد، ونالت زمالات عدة منها زمالة مؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية في نيويورك، ومركز الأبحاث الأمريكي في مصر، ومعهد البحوث الأمريكي في تركيا، والمعهد الأمريكي للدراسات اليمينية. عملت «بدران» كمحررة لسلسلة برييل حول المرأة والنوع الاجتماعي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي. وقد عملت، ولا تزال تعمل، على العديد من مجالس التحرير والاستشارات من المنشورات، بما في ذلك مؤخراً مجلة دراسات الشرق الأوسط للمرأة، هوا، وجورا جنتيوم بجامعة فلورنسا.
- 2 يشير مصطلح «الأبوي» إلى علاقات القوة التي تخضع في إطارها مصالح المرأة لمصالح الرجل، وتتخذ هذه العلاقات صوراً متعددة بدءاً من تقسيم العمل على أساس الجنس والتنظيم الاجتماعي لعملية الإنجاب إلى المعايير الداخلية للأنثوية التي تعيش بها. وتستند السلطة الأبوية إلى المعنى الاجتماعي الذي تم إضفاؤه على الفروق الجنسية البيولوجية.
- 3 انظر، دراسة قدمتها «ستيفاني هودجسون- رايت»، بعنوان «بواكير النسوية» ص 26. من كتاب، النسوية وما بعد النسوية، لسارة جامبل.
- 4 انظر، دراسة قدمتها «فايدي ساندرز» بعنوان «الموجة النسوية الأولى» من الصفحة 39 إلى الصفحة 50. ذات المرجع السابق.
- 5 انظر، دراسة قدمتها «سو ثورنام» بعنوان «الموجة النسوية الثانية» من الصفحة 57 إلى الصفحة 64. ذات المرجع السابق.
- 6 انظر، دراسة قدمتها «سارة جامبل» بعنوان «ما بعد النسوية» الصفحة 87. ذات المرجع السابق.
- 7 See Margot Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences*. p 307
- 8 See, Margot Badran, *Feminists, Islam, and Nation*, p. 69.
- 9 See, Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences*. p 300
- 10 See, Sherine Hafez (*Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences* by Margot Badran).
- 11 أنظر، مارغوت بدران، «ادعموا النساء في مصر لمكافحة كوفيد» مقالة في (مركز ويلسون - برنامج الشرق الأوسط)، نشرت في 8 آذار - 2021
- 12 See, Margot Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences*, pp. 242-252.
- 13 See, Margot Badran, *Feminists, Islam, and Nation*, p. 69.
- 14 See, Margot Badran, "Islamic Feminism: What's in a Name?" *Al-Ahram Weekly Online* no.569, 17 - 23.
- 15 See, Margot Badran, "Islamic Feminism on the Move," in Margot Badran, *Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences* (Oxford: Oneworld, 2009), pp. 323-38.

- George Allen and Unwin, London, 1954, p.359
- 44 انظر، جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ص، 17.
- 45 انظر، سالم قمودي، سيكولوجيا السلطة، ص، 114.
- 46 See, Raz J (1986) The Morality of Freedom. Oxford: Clarendon Press, P.26.
- 47 باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمة ميرفت ياقوت، مراجعة، ياسر قنصوه، ط6، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، مصر، القاهرة، 2005، ص 127.
- 48 See, Roger Deacon, Strategies of Governance Michel Foucault on Power /Theoria: A Journal of Social and Political Theory/No. 92, Justice, Equality and Difference (December 1998), pp. 113-148 (36 pages) Published By: Berghahn Book.
- 49 See, Michel Foucault, Surveiller et punir, naissance de la prison/المراقبة والعقاب
- 50 See, Arendt H (1970) On Violence. London: Penguin Books, p.45.
- 51 بيار بوديو، الرمز والسلطة، 1983، ترجمة: عبد السلام بنعبد العال دال تويقال للنشر دار البيضاء المغرب 2007 ط3، ص 68-67
- 37 اختصار لعبارة: «النساء اللاتي يعشن في ظل قوانين المسلمين»، قادت هذه الشبكة، الناشطة النسوية الجزائرية المولد «مريم هيلي لوكاس».
- 38 اختصار لعبارة: «المعهد العالمي للأخوات المسلمات» تعتبر الأمريكية الإيرانية المولد مهناز أفخامي في طبيعة النسويات العلمانيات البارزات التي نشطت من خلال هذه الشبكة العابرة للحدود والتي استهنت النسوية الأمريكية البارزة «روبن مورغان» في عام 1984.
- 39 تُعرّف المبادرة نفسها على أنها الحركة العالمية للمساواة والعدالة في الأسرة المسلمة، وهي المبادرة التي قادت مجموعة الأخوات في الإسلام في ماليزيا.
- 40 وهي اختصار لعبارة (مبادرة المرأة الإسلامية في الروحانيات والمساواة)، تم إنشاؤها بمبادرة ASMA (الجمعية الأمريكية لتقدم المسلمين)، في العام 2006. غالبية نساء وائيز مسلمات ولكنها ترحب بنشاط غيرالمسلمات، تميزت «وايز» بإطلاق «مجلس الشورى».
- 41 انظر، باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ص 43.
- 42 انظر، رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي، ص 52.
- 43 See, B. Russell, Power: a new social analysis,

## المراجع العربية

### الدراسات والمقالات

- (ادعموا النساء في مصر لمكافحة كوفيد 19) مقالة ل مارغوت بدران، نشرت في (مركز وبلسون - برنامج الشرق الأوسط، ضمن مبادرة دعم نساء الشرق الأوسط، تحت عنوان في 8- آذار - 2021

### الكتب

1. باري هندس، خطابات السلطة من هوبز إلى فوكو، ترجمة ميرفت ياقوت، مراجعة، ياسر قنصوه، ط6، المجلس الأعلى للثقافة والنشر، مصر، القاهرة، 2005.
2. بيار بوديو، الرمز والسلطة، 1983، ترجمة: عبد السلام بنعبد العال دال تويقال للنشر دار البيضاء المغرب 2007 ط3.
3. جون كينيث جالبريث، تشريح السلطة، ت: عباس حكيم، ط1، مطبوعات مؤسسة كورجي، دمشق، 1993.
4. رضوان زيادة، الإسلام والفكر السياسي: الديمقراطية الغربية إيرا ن، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2000.
5. سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية، ترجمة: أحمد الشامي - المركز القومي للترجمة، 2020.
6. سالم قمودي، سيكولوجيا السلطة «بحث في الخصائص التفسيرية المشتركة للسلطة» ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

## English and French references:

### Articles

1. Margot Badran (2002), "Islamic Feminism: What's in a Name?" Al-Ahram Weekly Online no.569, 17 - 23 January, <http://weekly.ahram.org.eg/2002/569/cu1.htm>
2. Sherine Hafez (Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences by Margot Badran) Journal of Middle East Women s Studies April 2011 University of California, Riverside.
3. Surveiller et punir : Naissance de la prison est un ouvrage majeur de Michel Foucault, paru aux éditions Gallimard en février 1975.

**Books**

1. Arendt H (1970) On Violence. London: Penguin Books.
2. Margot Badran, Feminism in Islam: Secular and Religious Convergences (Oxford: Oneworld Publications, 2009)
3. Margot Badran, Feminists, Islam, and Nation: Gender and the Making of Modern Egypt, Copyright Date: 1995. Published by: Princeton University Press.
4. Raz J (1986) the Morality of Freedom. Oxford: Clarendon Press.
5. Russell. B, Power: a new social analysis, George Allen and Unwin, London.